

خلاصة

تحتاج دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا للتجارة و الاستثمارات الخاصة من اجل تحفيز نمو الاقتصاد و تعزيز حيويته. فزيادة التجارة و الاستثمار ستمكن دول المنطقة من تحقيق نمو أعلى، تقليص الفقر و خلق المزيد من فرص العمل. هذا بالإضافة الى تطوير مستوى المعرفة و المهارة و الانتاجية لدى القوة العاملة.

انّ التحدي التنموي الأبرز في العقد القادم سينتمثل في ايجاد وظائف كافية للقوة العاملة النامية باضطراد. فبين عامي 2000 و 2010، سينضم سنويا لسوق العمل ما معدله 4.2 مليون قادم جديد ، أي ضعفي الرقم للعقدين الماضيين. ان السبيل الأفضل و المستدام لمواجهة هذا التحدي هو في أن تقوم دول المنطقة بتسريع عملية تكاملها التجاري و الاستثماري بمساعدة شركائها الاقتصاديين.

ان هذا الحل يتضمن انتقالا من نمط قديم للتنظيم الاقتصادي الى نمط جديد. النمط القديم – الذي يدار بواسطة القطاع العام و يعتمد على النفط و المساعدات الخارجية و تحويلات العاملين في المهجر- لم يعد باستطاعته تأمين نمو أسرع و وظائف كافية، و هذا ما يؤكد الأداء الاقتصادي في العقود السابقة. ان نمطا جديدا يركز بشكل أساسي على التجارة و القطاع الخاص يعد بتوفير نمو أسرع و فرص عمل جديدة، و هو تحديا ما تحتاجه المنطقة.

ان معظم الحكومات في المنطقة قد بدأت فعلا بالسير في هذا الاطار، و ان المنطقة اليوم تمر بمرحلة انتقالية. ان بعض الدول قد باشرت الاصلاح مبكرا، كالأردن و تونس، وهي قد انفتحت على التجارة و خلقت مناخا مضيافا للاستثمار، و قد كانت النتائج مشجعة. كما أن المغرب و مصر قد اتخذتا خطا واسعة في مجال الاصلاح التجاري و الاستثماري. أما فيما يتعلق بالاقتصاديات التي تعتمد على الثروات الطبيعية، فان الجزائر و ايران قد باشرتا اعادة فتح نظمها التجارية و تشجيع الاستثمارات الخاصة. أما في الخليج، فقد تسارعت الاصلاحات في الدول الصغرى. ان الامارات العربية المتحدة، و بشكل خاص دبي، تتبع استراتيجية مثيرة للاعجاب تعتمد على الانفتاح الخارجي و تحقق مكاسب مهمة. الا انه مقارنة بباقي العالم، تظل اصلاحات التجارة و المناخ الاستثماري في المنطقة ضعيفة الى حد بعيد.

تسعى العديد من الدول الى تعزيز شراكتها الاقتصادية مع اوربا، الشريك التجاري الأكبر لدول المنطقة، عبر اتفاقيات اليورو-ميد التجارية، في حين أن التجارة البينية تطور عبر المنطقة العربية للتجارة الحرة و الاتحاد الجمركي الحديث الانشاء لمجلس التعاون الخليجي. هذا بالإضافة الى انشاء العديد من التكتلات التجارية الأصغر حجما. هناك أيضا سعي لتوسيع العضوية في منظمة التجارة العالمية كما أن اتفاقات تجارة حرة قد وقعت بين الأردن و الولايات المتحدة الأميركية مع احتمال ابرام معاهدات مشابهة في المستقبل القريب.

بالرغم مما سبق، تبقى النتائج على الأرض مخيبة جدا. ان عقد التسعينات قد تميز بمعدلات جامدة أو متباطئة للتجارة و الاستثمار الخاص، أي أن الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت تراجعا في هذه المؤشرات و هنالك ضغط شديد لتوليد نتائج أفضل في هذا المجال.

ان هنالك حاجة لهذا الضغط، فالانتقال الى نمط اقتصادي جديد لا يتسم أبدا بالسهولة خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار القوة السياسية و التنظيم الجيد للخاسرين المحتملين من هكذا اصلاحات، مقارنة بضعف تنظيم الرابحين المحتملين. من غير المفاجيء اذا أن تكون اصلاحات التجارة و الاستثمار قد سارت بخطى بطيئة و مترددة و بنتائج ضئيلة. و في حين أن بعض العوامل الهيكلية و الخارجية المتعلقة بالاقتصاد السياسي (صراعات، عقوبات، مشاركة و عضوية محدودتان في منظمة التجارة العالمية، توصل سوقي محدود للزراعة، تحييد

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

خدمات معينة في الاتفاقات الدولية، و عوامل أخرى) قد تساعد على تفسير بعض هذه النتائج، الا أن ضعف السياسات و الإصلاحات تتحمل أيضا مسؤولية كبرى.

ان المنطقة الآن تحتاج الى تعميق و تسريع الإصلاحات، أي بمعنى آخر انتهاء العملية التي بدأتها. هنالك حاجة الى تحقيق ثلاث تغييرات أساسية في مصادر النمو: من النفط الى القطاعات غير النفطية، من نشاطات القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة الى نشاطات القطاع الخاص الذي توجهه السوق، و من نشاطات احلال الانتاج الوطني محل الواردات التي تتصف بالحمايية الى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير. ان تعزيز التجارة و الاستثمارات هو مرتكز أساسي لهذه التغييرات الثلاثة.

لماذا تعزيز التجارة الآن؟ لعدم وجود خيار بديل

الانتظار مكلف. ان السياسات التي تحافظ على النمط القديم، و هي ببساطة غير فعالة و مكلفة، غير قابلة للاستمرار لأربعة أسباب تشير كلها الى ضرورة الاسراع في اصلاح التجارة و الاستثمار. السبب الأول هو الانخفاض المنتظر للعائدات النفطية و باقي مصادر الدخل التي يوفرها العالم الخارجي. السبب الثاني هو تنامي التنافسية في الأسواق العالمية. السبب الثالث هو تراجع فرص العمالة في الخارج. و لكن السبب الأهم و الأكثر وطأة هو تنامي الضغوط الهائلة في أسواق العمل المحلية، من العدد المتزايد من العاطلين عن العمل الى الملايين من القادمين الجدد لأسواق العمل، شبابا و أفضل تعليما. الاحتمالات المحلية المحدودة للتوظيف، سواء في القطاع العام أو في الأسواق المحلية الصغيرة و المحمية، قد استنفذت، و هذا يضاعف من الحاجة الى التغيير.

النفط، المساعدات، و تحويلات العاملين في الخارج لن تتمكن من توليد المزيد من التوظيف و الدخل في السنوات القادمة. ان دول المنطقة تعاني من تراجع مضطرد في عائدات النفط للفرد و تدفق المساعدات الاستراتيجية و تحويلات العمال المهاجرين. تزايد المنافسة في الأسواق العالمية يضع مزيدا من الضغط، سواء على النشاطات التي تتطلب مهارة عالية أو تلك التي تتطلب كثافة عمل، كصناعة الملابس و الأقمشة و التصنيع الخفيف. كما أن الدول داخل و خارج المنطقة تضع قيودا متزايدة على حركة العمال.

هذه التطورات ستزيد من الضغط على التوظيف. من بين كل الأقاليم، ان الشرق الأوسط و شمال افريقيا يواجهان التحدي الأكبر لتأمين الوظائف. ان النمو السنوي المتوقع للقوة العاملة سيكون بمعدل 3.4% بين 2000-10، أي ضعف نسبة النمو في باقي الدول النامية. ان "هدية ديموغرافية" محتملة قد تتحول الى أزمة اجتماعية صارخة في ظل غياب النمو في التوظيف. حتى في الزمن الراهن، فان معدلات البطالة (التي تزايدت في العقدين الأخيرين) هي من الأعلى في العالم. في الوقت ذاته، فان القطاع العام غير قادر على توفير المزيد من فرص التوظيف نسبة الى عدد القادمين الى القوة العاملة. باختصار، ان الانتظار في طوابير الوظيفة العامة لم يعد حلا ممكنا.

مواجهة التشاؤم غير المبرر: الامكانات الهائلة للتجارة، الاستثمار و التوظيف

مما يردع العديد من دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا عن تعزيز التجارة و الاستثمار التشاؤم العميق بخصوص الامكانات التجارية للمنطقة. ان هذا التشاؤم يبدو شاملا، فيما عدا بعض الاستثناءات كتونس و الأردن و الامارات العربية المتحدة. من نتائج هذا التشاؤم أن القادة السياسيين، بدعم من الرأي العام، يفضلون عدم القيام بالانتقال من أمان و راحة النمط القديم الى نمط جديد يشوبه عدم اليقين. ما يضاف الى هذا التشاؤم هي الشكوك في قدرة المنطقة على المنافسة في الأسواق العالمية. ليس هنالك ما يجعل منطقة الشرق الأوسط استثنائية في هذا المضمار، لكن هذا التشاؤم غير مبرر.

ان الصادرات غير النفطية هي ثلث ما يمكن أن تكون عليه. الانفتاح على الصناعة التصديرية هو نصف ما يتوقع، كما أن حسابات أكثر تعقيدا تشير الى أن التجارة لا تتجاوز ثلث الممكن اذا وضعنا في عين الاعتبار

خلاصة

المميزات التفاضلية للمنطقة فيما يختص بالحجم و المداخل و الموقع الجغرافي. ان المنطقة صغيرة نسبيا، و هي تحوي 2% من الدخل العالمي و 5% من سكان العالم. ان مداخلها منخفضة، في النصف الأسفل من التوزيع العالمي للثروة. ان الأجور منخفضة أيضا، في النصف الأسفل من الأجور العالمية. كما أنها تقع قرب منطقة مرتفعة الدخل، أي الاتحاد الأوروبي.

ان دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تملك أيضا امكانية كبرى لجذب الاستثمارات من الخارج و تشجيع الاستثمار المحلي الخاص، و هي شروط أساسية للتجارة و التنمية. لو كانت الصادرات غير النفطية أكبر، و في اطار مناخ استثماري أفضل، لكان الاستثمار المحلي في السلع و الخدمات التجارية أعلى بكثير، و لكان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مضاعفا خمس أو ست مرات عما هو عليه اليوم (أي 3% من الناتج القومي عوضا عن 0.5% كما هي الحال الآن). هذا حتى من دون أن تكون دول المنطقة من بين البلدان عالية الأداء كما تشيلي أو جمهورية التشيك.

حتى لو افترضنا أنه قد تم استغلال ما لا يزيد عن نصف الامكانيات الاستثمارية للمنطقة في خلال العقد القادم، فان نمو الناتج المحلي سيقفز من 1% الى 4% سنويا. سيتولد نصف هذا الازدياد من الاستثمار الخاص و النصف الآخر من ارتفاع الانتاجية الذي يشجعه الانفتاح. أما الأهم، فهو أن هذا النمو سيستجيب للحاجة المتزايدة للتوظيف في العقد القادم على جبهتي ايجاد فرص عمل للقادمين الجدد و تقليص مشكلة البطالة.

توسيع التجارة و الاستثمار يعد بعائدات مهمة عبر خلق الوظائف، فان ازدياد فرص التصدير سيخلق الملايين من الوظائف، مع احتمال أن يكون معظمها للنساء في حال أزيلت العوائق الهيكلية التي تمنع مشاركة المرأة. ان حصة الصادرات غير النفطية لا تزيد عن 6% من الناتج القومي، مقارنة بـ 20% في دول شرق آسيا و المحيط الهادئ، ان تغطية جزء بسيط من هذه الفجوة سيخلق ما يزيد عن 4 ملايين فرصة عمل في السنوات الخمس المقبلة، أي ما يوازي خفض البطالة بـ 4% نسبة الى مجمل القوة العاملة.

ان التجارة الدولية تقوم بتقسيم سلسلة الانتاج الصناعي مما يسمح بالمزيد من التخصص في ضمن هذه السلسلة. ان الدول الصغيرة و الفقيرة بالموارد في المنطقة ستستفيد من عملية التخصص هذه، و لو أخذنا حجمها في عين الاعتبار، فان امكانيات هذه الدول تبدو غير محدودة في الأسواق الدولية. البلدان الأكبر حجما ستستفيد أيضا من هذه العملية، الأسواق المحلية لهذه الدول و قربها من الأسواق العالمية الكبرى سيجتذب فرصا أكبر، كما و كيفا، في مجال التصنيع المحلي. هكذا، فان امكانيات التخصص في التصنيع تبدو هائلة في كل دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. ان قطاعات التصنيع في معظم بلدان المنطقة هي صغيرة بالمقاييس الدولية - تقريبا نصف حجم مثيلاتها في بلدان الدخل المتوسط-المنخفض. كما أن الأرباح المنتظرة من التجارة ستكون كبيرة جدا على المدى البعيد.

قطاع الخدمات سينمو أيضا بسبب الابتعاد عن نمط العمل الذي طالما تميز بانخفاض انتاجيته في القطاعات العامة و الخاصة و الزراعة. ان تحسينات موازية في مستوى الطاقة البشرية و في ادارة الحكم اضافة الى رفع مستوى المساواة بين الجنسين ستكون عوامل أساسية لتمكين الانتقال الى نشاطات تعتمد على المعرفة.

اذا، فان التجارة ستكون مصدرا أساسيا للنمو في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في العقد القادم و ما يليه. انها ستكون على الأرجح ذات طبيعة مستلزمة لمهارات عالية، بما يترافق مع تطور صفات الشباب المتعلم الذي يدخل سوق العمل في المنطقة. كما أنها ستكون وسيلة أساسية لتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل، كما شهدنا في تجارب مماثلة في العالم. لكن هذه التأثيرات ستكون ممكنة فقط في حالة ايجاد مناخ مؤات للاستثمار من أجل رعاية الاستثمارات و الشركات الجديدة كما تبين في الصين، فيتنام، الهند، اندونيسيا، ماليزيا و المكسيك. ان محاولات الاصلاح غير الجادة في غياب اصلاح أعمق لمناخ الاستثمار عادة ما تفشل في خلق تأثير ايجابي على التوظيف، كما أنها من الممكن أن تكون كارثية عبر خسارة العديد من الوظائف بسبب الاستيراد و توليد القليل عبر صناعات جديدة.

الوسيلة لتحقيق المكاسب من التكامل الاقتصادي المععمق

من أجل تحقيق المكاسب الكبرى الممكنة من الاندماج الاقليمي و العالمي، و من أجل تعويض الفرص الضائعة في العقدين الأخيرين، سيكون من الضروري القيام بعمل جاد بمساعدة الشركاء التجاريين للمنطقة. على

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

السياسات أن تواجه لا العوائق الكامنة على مستوى حدود الدولة فحسب (كقوانين الجمارك)، بل أيضا المجموعة الكاملة من العوائق في وجه التجارة و الاستثمار الكامنة على مختلف مستويات الاقتصاد و الإدارة. و هذا ما يسمى بالتكامل المعمق.

انجاح الإصلاحات التجارية

ان هدف الإصلاحات التجارية هو رفع وتيرة النمو، تنويع الاقتصاد و زيادة النمو في فرص التوظيف المنتجة و مستوى المعيشة. الإصلاح التجاري الناجح يتوقف على (1) توفير فيض كاف من الاستثمارات الخاصة، المحلية منها و الأجنبية، (2) تأمين مكاسب انتاجية أو تكنولوجية من جراء نظام اقتصادي أكثر انفتاحا، و (3) تقليص الخسارة في الانتاج و الوظائف خلال المرحلة الانتقالية.

ان محتوى و وتيرة و تسلسل اصلاح السياسات الاقتصادية، حينما تصمم لتلبية هذه الاهداف في اطار الظروف الخاصة بكل بلد تؤمن نجاح الإصلاحات. بالفعل، فان العديد من الدول التي لاقت نجاحا (كالصين و الهند و فيتنام) كثيرا ما اعتمدت سياسات لتحرير التجارة و الاستثمار تبدو ناقصة (أو غير قوبمة) من الوهلة الأولى. لكن هذه الدول قد أصابت نتائج أفضل من الكثير من الحالات حيث كانت الإصلاحات أكثر منهجية و اكتمالا (كما في البرازيل أو الأرجنتين). لهذا يجب أن يتم تصميم السياسات لتتناسب الظروف القائمة.

وتيرة و تسلسل الإصلاحات

ان النقاش حول تسلسل و سرعة الإصلاحات الذي كان شائعا في الثمانينات في خصوص دول أمريكا اللاتينية قد لاقى رواجاً أكبر في شأن دول أوروبا الشرقية خلال مرحلة انتقالها الى الرأسمالية في التسعينات و قد تناول هذا النقاش مجالا أوسع من السياسات على المستوى الكلي للاقتصاد. هنالك تجاذب بين الداعمين للنظرية الداعية الى اصلاح تدريجي و أولئك الذين يفضلون برنامجا شاملا و فوريا (انفجاري) للإصلاح في حالة أزمة. ان حجج الطرف الأول تتراوح بين السماح لكلفة الإصلاح بالتقسط زمنيا (متجنبنا خطر الارتداد عن الإصلاحات) الى حجج مؤسسية تدعو لاعطاء وقت كاف لخلق القدرات و التعلم الى حجج اقتصادية-سياسية تطالب ببناء دعم سياسي للإصلاحات. الحجج الداعية للإصلاح الفوري تتلخص في الحصول على المصدقية، تأمين التكامل بين مختلف أجزاء الإصلاحات، تقليص حالة عدم اليقين و انتهاز الفرصة.

ان رجحان كفة الإصلاحات السريعة تدل عليها عدة تجارب في مختلف انحاء العالم (بما في ذلك أوروبا الشرقية المجاورة و آسيا و أميركا اللاتينية):

- أولا، من أجل بناء حركة دفع كافية، يجب على البرامج أن تبدأ بقوة و من ثم تتبّع بتدابير أخرى. هذه الطريقة أثبتت كونها أكثر استمرارية من المحاولات المترددة التي تخلق شكوكا بشأن صدقية البرنامج. لذا، فان الإصلاحات التجارية يجب أن تشمل تحريراً عريضا و أن يتسع اطاره بسرعة و تلاحق حتى يتمكن أكبر عدد من القطاعات من تلقي المكاسب و تحمل الكلفة بشكل متساو. تشير الدلائل في المنطقة الى أن إصلاحات متسارعة ستولد مكاسبا شبه فورية بحوالي 3-5 نقاط مئوية، مما يخلق أرباحا مرئية للمستهلك و بالتالي دعما شعبيا للإصلاح.
- ثانيا، ان البرامج التي تخفض بشكل حاسم الرخص الاستيرادية أو احتكارات الرخص الاستيرادية تصيب نجاحا أكثر من تلك التي تبقى على هذه الامتيازات. ان القرارات الحاسمة تبعث رسالة واضحة بأن كل المجموعات الباحثة عن الربح لا تستحق حماية أكثر من غيرها. كما أن هذه القرارات تؤمن مكاسبا شاملة للمستهلكين عبر تخفيض الأسعار و رفع مستوى المنتجات.
- ثالثا، يجب أن يكون هناك تخفيضا شاملا للجمارك، منزلا مقدار التدخل الإداري الى أقل قدر ممكن. مع تخفيض سقف الرسوم طرديا ضمن اطار زمني محدد. ان تخفيض جميع التعريفات الى رسم شبه موحد هو الطريقة المثلى للتخلص من التدخلات و السلطات الإدارية التي تدعم التكتلات السياسية و السلوك الربحي مما يؤذي صدقية البرنامج.
- رابعا، على الإصلاحات أن تذهب ابعد من السياسات التي تقتصر على الحدود المحلية الى اقصى العوائق التي تقع خارج اطار الحدود من رسوم و معايير جودة و مرافق و ما شابه من معوقات. عمليا، فان الإصلاح التجاري لا يمكن أن ينجح بغير هذه الإصلاحات المكاملة.
- خامسا، على الإصلاحات التجارية أن ترافق بتحرير جريء للقيود على الاستثمار مما يسمح بدخول المستثمرين الجدد الى السوق. ان تجاوب المستثمرين هو على الأرجح العامل الاساسي لنجاح أو فشل البرنامج بكامله.

- سادسا، على القطاع المالي أن يسمح بنقل الموارد من الشركات التابعة للدولة و المتميزة بالحمائية و اللاننتاجية الى القطاع الموجه للتصدير.
- سابعا، ان الاصلاح التدريجي يبقى ممكنا في حالة بعض القطاعات حيث قد تكون خسارة الوظائف كبيرة.

الإصلاح في البلاد الفقيرة بالموارد: مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس

بالرغم من وجود فروقات، الا أن دول هذه المجموعة متقدمة نسبيا في اتجاهها العام للإصلاح. ان التحدي الآن لهذه الدول هو في عبورها لمرحلة جديدة من تحرير التجارة أكثر حسما و صدقية. لا يوجد من مبرر للتدرجية بعد اعطاء أكثر من عقد من الزمن للصناعات الوطنية حتى تتأقلم مع الإصلاحات و أيضا لوجود ضغوط هائلة على سوق التوظيف المحلي و أرباح هائلة محتملة في حال تسريع الإصلاحات. ان الإصلاح التجاري التدريجي في حالة بعض الواردات قد شجع الشركات على الاستثمار في في القطاعات المحمية، مما أبقى على العوائق في وجه التجارة الحرة.

سياسة سعر صرف العملة

يجب على سياسة سعر صرف العملة أن تدعم جولة سريعة للإصلاح التجاري و على تعديل سعر الصرف الفعلي عبر تعديل القيمة الرسمية للعملة أن يسبق الإصلاح التجاري. لدى تونس نظام متغير لسعر العملة في حين أن المغرب و الأردن يتبعان سياسة تحديد سعر الصرف. ان العملة المغربية المقومة بأكثر من قيمتها الفعلية كانت من الأسباب الأساسية للداء الضعيف للصادرات في التسعينات و لكن الوضع قد تحسن مؤخرا. ان تخفيض سعر صرف العملة المصرية مؤخرا مع السير في اتجاه نظام متغير لسعر الصرف سيسمح بخفض التعرفة الجمركية بشكل شامل بما أن تخفيض سعر الصرف سيخدم الصناعات التصديرية. أما في لبنان فان اجراء اصلاحات مستدامة على مستوى الاقتصاد الوحدى هي شرط ضرورى قبل أن يتمكن البلد من حصد أي فوائد للإصلاح التجاري.

الحواجز الجمركية و غير الجمركية

ان دول المنطقة تحتاج الى الاسراع بعملية خفض التعريفات الجمركية بشكل شامل، كما أنها يجب أن تخفض التعريفات القصوى و أن تبسط نظام الرسوم الجمركية الذي يشوبه التعقيد. على سبيل المثال فان متوسط التعرفة الجمركية الاعتيادية في المغرب و تونس هو 36% و 30% على التوالي أي ضعفي المعدل لدول الدخل المتوسط-المنخفض، في حين أن مصر (21%) تبقى اعلى بكثير من هذا المعدل و على الإصلاحات أن تعمل على خفض هذه النسب. من الضروري أيضا تجنب حصول آثار انحرافية تسببها اتفاقات التجارة الاقليمية عبر تجنب اعطاء اعفاءات جمركية كبيرة (في حال اعطيت هكذا امتيازات) للشركاء التجاريين الاقليميين. التعريفات الجمركية القصوى يجب أن تخفض بشكل جذري، فعلى سبيل المثال، تصل الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية في تونس و المغرب الى ما يقارب 358% في بعض الحالات، كما أن التعرفة القصوى لمنتجات أخرى (22 في تونس) هي أيضا بالغة الارتفاع و التعقيد بهدف حماية الانتاج المحلي.

بالرغم من أن الحواجز غير الجمركية قد ازيلت الى حد بعيد، الا أن البعض منها لا يزال مستمرا. فتونس قد استبدلت تراخيص الاستيراد بحواجز ادارية كدفاتر الشروط التي تعيق التجارة. بالإضافة الى ذلك، فان مواصفات الجودة و وسائل مراقبة النوعية تستعمل بكثرة في حق البضائع المستوردة كما هي الحال في المغرب حيث تكثر هذه الوسائل.

ان المعايير المحلية للجودة و أساليب التحقق من المنتجات غالبا ما لا تتطابق مع الشروط العالمية، كما أن العديد من القوانين تفرض مقاييسا للجودة قد لا توفر شروط السلامة و الصحة. في حالة مصر، ان عملية الاختبار و التحقق طويلة و مكلفة. ان الاجراءات الاخيرة قد تكون حسنت من الوضع غير أن المعايير و أساليب التحقق تبقى العائق الأهم في وجه التجارة. في السنوات الأخيرة تم التخفيف من هذه القيود الا أنه من الأجدى أن تطابق المعايير و أساليب التحقق مبادئ منظمة التجارة العالمية.

التعامل مع نتائج خفض التعرفة الجمركية على النظام الضريبي

ان القلق من تأثير خفض التعريفات الجمركية على النظام الضريبي يعد من الأسباب الرئيسية التي تمنع دول المنطقة من خفض الجمارك بشكل سريع. ان هذه النظرة خاطئة لأن معظم العائدات التي تفقد عبر خفض

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

التعرفة من الممكن أن تعوض بسرعة عبر الضرائب المحلية كضريبة القيمة المضافة التي تنمو بصورة أسرع. ان التجارب العالمية بل وتلك في المنطقة ذاتها تثبت أن الخسائر المتوقعة في العائدات الضريبية غالبا ما يتم المبالغة بقدرها، بل و أنه من الممكن أن تزيد العائدات عبر تحرير التجارة بسبب النقص من التهرب من دفع الرسوم و زيادة حجم الواردات و بفضل الرسوم الجديدة التي ستستبدل الحواجز غير الجمركية. على سبيل المثال، فان العائدات الجمركية في المغرب هي من المصادر الأساسية لميزانية الدولة، و قد شكلت 4.2% من الدخل القومي عام 1995 (قبل أن يتم خفض التعرفة بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي). بين عامي 1996 و 2000 هبطت العائدات الجمركية الى 3.3% من الدخل القومي مما يمثل انخفاضا كبيرا، لكنه يبقى أقل مما كان يخشى. كما أن معظم هذه الخسارة قد تم تعويضها عبر ازدياد الواردات بنسبة 25% مما يعني أن التعرفة الجمركية استمرت في توليد العائدات. لكن العائدات من ضريبة القيمة المضافة التي استحدثت اثر الاصلاحات ارتفعت في ذات الفترة الى 3.3% من الناتج القومي أي ما يفوق نسبة الانخفاض في العائدات الجمركية.

اتفاقات اليوروميد

بدلا من برامج خفض التعرفة المنصوص عليه في اتفاقيات اليوروميد و هي برامج بالغة البطء، على المفاوضات في اتفاقات اليوروميد أن تركز على اعطاء فوائد اكبر من قبل الشركاء التجاريين مقابل التعهد بتسريع عملية الاصلاح التجاري. على سبيل المثال، فان مشاريع التحرير التجاري التونسية قد ركزت على اتفاقيات الشراكة، مما حقق للبلد مكاسب كبيرة في البداية بالنسبة لبعض المنتجات (منتجات الاستهلاك الأساسية و المنتجات التحويلية) غير أن الدولة زادت من الحماية لمنتجات أخرى. ان خفض التعريفات على المنتجات المحمية جدا قد تم تأجيله و ان تطبيق هذا الخفض قد دخل بالكاد في طور البدء. ان دول المنطقة قد تتمكن أيضا من تحقيق مكاسب عبر تخفيض هذه التعريفات بالنسبة للدول الأكثر الرعاية.

الاصلاحات الجمركية

ان الاصلاحات الجمركية التي تتقدم بشكل مرض في المغرب و الأردن يجب أن تسرع في مصر و تونس حيث ما تزال المعاملات الجمركية معقدة و بطيئة. في استطلاعات جرت مؤخرا، ذكرت الشركات التونسية أنه قد يستلزم ثلاثة اسابيع أو أكثر لتجاوز التعقيدات الجمركية مما يتسبب بكلفة ضخمة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة. في مصر أيضا، فان المعاملات الجمركية معقدة، عمليات التحقق كثيفة و فترات الانتظار طويلة مما يتسبب بكلفة عالية.

الخدمات و الشركات الجديدة

ان على بعض قطاعات الخدمات الرئيسية أن تفتح للمنافسة، و خاصة في مجالات الاتصالات، الخدمات المالية، النقل، التعليم و الصحة. يجب أن يعاد الاعتبار للالتزام بفكرة التوصل السوقي خاصة في تونس و الأردن. في المغرب و الأردن، ان لتخصيص المرافىء و الطرق أهمية كبرى نظرا للكلفة المرتفعة للنقل. كما أن التخصيص و الاصلاحات في مجال النقل الجوي هي أيضا ضرورية، خاصة في مجال خدمات الشحن الجوي. ان تونس أيضا تحتاج للمزيد من التحرير في قطاع الاتصالات. كما أنه على تونس و الأردن و مصر أن تشجع المنافسة من قبل المصارف الدولية عبر فتح قطاعاتها المصرفية.

هنالك حاجة في كل دول المنطقة لالغاء قيود التنظيم بهدف تخفيف الاجراءات البيروقراطية و كلفة المعاملات بالنسبة للشركات الجديدة. ان الخطوات الأساسية اللازمة لانشاء الشركات هي بالغة التعقيد و تفوق معظم المستويات الدولية.

الاصلاحات في الدول الغنية باليد العاملة و بالموارد الطبيعية - الجزائر، ايران، سوريا و اليمن

ان الدول الغنية بالموارد تواجه تحديا أعقد في الانتقال من أنظمة اقتصادية حمائية و مسيطر عليها من قبل الدولة الى أنظمة مفتوحة تحكمها السوق. ان السبب يعود الى أنه على الاصلاحات ان تدعم من قبل ذات القطاعات التي ستخسر أوليا بسبب اصلاحات السياسات التجارية - أي المؤسسات العامة و الخاصة التي تتمتع بالسيطرة و الحماية.

بسبب عدم الاستقرار الحالي في الحالة الاقتصادية، فان الضغوطات تتصاعد لصالح محاولات تغيير أكثر مصداقية و ثباتا. ابرز هذه الضغوطات تنأتى من سوق العمل لأن النظام القائم غير قادر على توليد وظائف

كافية للقوة العاملة الشابة و المتعلمة التي تتردد باستمرار. ان نسب البطالة في هذه الدول هي من الأعلى في العالم و الأجور الفعلية أخذت بالانخفاض. كما أن الانخفاض في المدخول النفطي للفرد يزيد من المشكلة. في مرحلة معينة، سيصبح الإصلاح حتميا لكن من المشجع أن بعض هذه الدول قد بدأت فعلا بتطبيق هذه الإصلاحات المطلوبة.

ماذا يجب على الدول في فئة البلدان الكبيرة و الغنية بالموارد أن تفعل لبدء و تثبيت اصلاحات تجارية فاعلة؟ عليها في البداية أن تؤمن استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي -كما فعل معظمها- في ظل أسعار معقولة للنفط. لكن عليها أيضا أن تتعامل مع التأثيرات التشويهية الهائلة التي تمارسها ربوع النفط على السلع و الخدمات التجارية. أي بمعنى آخر، التعامل بشكل أفضل مع مراحل الازدهار و الركود، تجنب دورات البدء و من ثم التوقف في الإصلاحات الهيكلية أو التراجع عن هذه الإصلاحات، كما أن عليها أن تخفف تدريجيا من السلوك الريعي الناتج عن عائدات النفط. على سبيل المثال، فان اندونيسيا ادخرت أكثر من 40 % من عائداتها النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار بين 1979-81 في الخارج، كما أن دعم السياسات النقدية قد سمحت للقطاعات غير النفطية بالنمو بالرغم من الفورة النفطية.

بشكل أكثر تحديدا، من الممكن لهذه الدول أن:

- تؤسس سياسات ضرائبية تعزل الانفاق الحكومي عن ارتفاع الأسعار و انخفاضها، عبر تحديد آليات واضحة لادخار أو سحب العائدات النفطية الاستثنائية.
- تحفظ جانبا نسبة متزايدة من العائدات النفطية كاحتياط بعيد المدى لأجيال المقبلة (على شكل صناديق تقاعدية للجيل الحالي أو ضمانات اجتماعية لفاقدى الوظائف خلال مراحل الإصلاح)، على هذه النسب أن تقرر تبعاً للاستنفاد المتوقع للموارد.
- تعتمد سياسات اقتصادية كلية مناسبة للحد من أسعار الصرف غير المتناسقة.

لأجل تأمين الصدقية، على هذه الإصلاحات أن تدعم باصلاحات دستورية الطابع تمنع تغيير هذه القواعد. ان العديد من هذه الدول توزع جزءا هاما من العائدات على شكل أسعار منخفضة للطاقة مما يسبب نتائج تشويهية مماثلة للانفاق الحكومي على مستوى الاقتصاد الكلي. على أسعار الطاقة أن ترفع تدريجيا الى المستوى العالمي. ان تنويع الاقتصاد و تنمية الموارد غير النفطية لن يكونا ممكنين بغير مزيج من هذه الاجراءات.

الغاء قيود التنظيم على الأسعار المحلية بالنسبة للسلع الأساسية هو شرط آخر لنجاح لاصلاح التجاري. ان ضبط الأسعار و القيود التنظيمية و الدعم الحكومي (و هي اجراءات منتشرة في هذه الاقتصاديات) تخنق البيانات السلعية التي تعمل بموجبها اصلاحات السياسات التجارية. على سبيل المثال، فان الصناعة و المنتجات الزراعية اضافة الى خدمات أساسية كالنقل تخضع لضبط سعري صارم كما هي الحال في الجزائر و ايران و سوريا.

ان خفض التعريفات الجمركية بشكل شامل يوزع كلفة الإصلاحات على مختلف القطاعات، مما يزيد من المكاسب و يخفف العداة للإصلاح. يجب أن يكون الهدف النهائي وضع تعريفة موحدة على مستوى يقارب الـ 10 % (و هي نسبة أخفض منها في الدول الفقيرة بالموارد لأن عائدات النفط من شأنها أن تسمح بضرائب تجارية أخفض).

يجب أن تستبدل الرسوم على الاستيراد بقواعد ضريبية أثبتت لا تعتمد على النفط مما سيرفع مداخيل الحكومة العامة. في بعض الدول مثلا، يؤدي تعقيد النظام الضريبي و كثرة التهرب الى انخفاض العوائد. ان استبدال الحواجز غير الجمركية بالتعريفات سيكون أكثر فعالية. الإصلاح الجمركي هو أيضا على جانب كبير من الأهمية.

ستستفيد جميع الدول من الغاء قيود التنظيم على الخدمات و ادخال المنافسة الى الأنشطة المملوكة و المدارة من قبل الدولة في المرافق و النقل و الاتصالات و الخدمات المالية. ان معدل الانتظار للحصول على خط هاتفي ثابت هو 10 سنوات في سوريا و 6 سنوات في الجزائر. ان دخول خدمة الهاتف الخليوي قد قلص من المشكلة، لكنه لا يشكل حلا متكامل كما أن نفقات الشحن تقارب ضعفي المستوى العالمي. ان الجزائر و ايران و سوريا تحد بشدة من عمل المصارف الأجنبية في ظل سيطرة شبه كاملة لمصارف الدولة (التي تملك ما يصل الى 95 بالمئة من الأصول). ان نتيجة هذه السياسات خدمات رديئة، تكاليف مرتفعة، استنادة عالية لمؤسسات الدولة،

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

حسابات مهتزة و تمويل ضعيف للنشاطات الناشئة و للتجارة. ان اصلاح القطاع المالي يعتبر أولوية عليا في جدول الخدمات التي تتطلب عناية حاسمة.

ان الغاء قيود التنظيم قيود التنظيم للاستثمارات المحلية و الأجنبية هي أيضا ضرورة لنشاطات التصدير. اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب اصلاحات جذرية و تحسينات في مناخ الأعمال و ان اليمن باعتباره بلدا منخفض الدخل هو حالة خاصة حيث يعتبر تحسين مستوى ادارة الحكم (حقوق التملك، تسجيل الأراضي، الأمن) بالنسبة لمناخ الأعمال و لتأمين الخدمات العامة ذا أهمية قصوى.

ان المؤسسات العامة التي تعمل في مجال التجارة و الخدمات و التي توظف قسما كبيرا من اليد العاملة تعتبر غالبا من أهم العقبات في وجه اصلاح التجارة في العديد من هذه الدول. ان هذه المؤسسات يهددها العديد من الاجراءات التجارية المقترحة و التحول الى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص. كما أن هذه المؤسسات غالبا ما تنضوي في تحالف طبيعي يضمها الى باقي الخاسرين من الاصلاحات التجارية، و بخاصة المجموعة الأصغر من الفئات الباحثة عن الربح و المستفيدة من القيود الحالية على التجارة.

ان مصلحي السياسة التجارية سيحتاجون الى عزل و تقنين هذه الفئات الداعمة للوضع القائم. من طرق عزل هذه الفئات حرمانها من مصادرها الريعية و من الممكن تحقيق هذا الأمر عبر ازالة التدخلات الادارية و تحديد قواعد التعريفات و حواجز الترخيص و الحصص النسبية. ان هكذا سياسات ستولد مكاسب كبيرة و مرئية للمستهلك بسبب انخفاض الاسعار و توافر السلع. و يبقى من المهم التعامل بحذر مع مؤسسات الدولة و احتمال خسارة الوظائف عبر الإبقاء على بعض المؤسسات مع وضع قيود مشددة على ميزانيتها. ان تخفيضا تدريجيا في حجم مؤسسات الدولة قد يغني عن فقدان كبير للوظائف.

الاصلاح في الدول المستوردة للعمالة و الغنية بالموارد- دول مجلس التعاون الخليجي

ان دول مجلس التعاون الغنية بالموارد تواجه تحديين أساسيين. الأول هو ضرورة تسريع نمو القطاع غير النفطي ليتم توفير وظائف ملائمة للـ70% من السكان الذين هم تحت سن الثلاثين. التحدي الثاني هو في ضرورة تقليص أثر تقلب أسعار النفط على الاقتصاد. ان دول المجلس قد قامت بجهود طيبة في هذين المجالين لكن التحديات ما تزال موجودة. ان الدخل الفردي قد هبط في المملكة السعودية (بالقيمة الاسمية) من حد أعلى هو 17000\$ في أوائل الثمانينات الى حوالي 9000\$، و هو انخفاض يكاد يكون غير مسبوقا.

ان دول مجلس التعاون الخليجي قد أطلقت اصلاحات عميقة تعد بتعزيز هذه السياسات اضافة الى تسريع تكاملها مع الاقتصاد العالمي. لقد أسست هذه الدول اتحادا جمركيا يبلغ حجمه 335\$ بليون دولار مما سيسمح لها بتأسيس سوق مشتركة أوسع مع عوائق تجارية أقل مع باقي العالم بمعدل 5% للتعرفة الجمركية. ان الهدف النهائي من هذا الاتحاد يكمن في تأسيس وحدة متجانسة لتسهيل التجارة البينية و المفاوضات الجماعية مع منظمة التجارة العالمية و الشركاء الاقتصاديين، اضافة الى جذب الاستثمار الأجنبي.

ان التحديات على المستوى التجاري تكمن في أربع مجالات مرتبطة مع بعضها. أولا، ان سوق العمل يشوبها عدم ليونة الأجور و عدم تناسق المهارات بالاضافة الى عوامل مؤسسية. ان بعض دول المجلس تحاول استبدال العمال الأجانب بالمواطنين عبر وضع حصص لمقدار توظيف الأجانب و رفع كلفة توظيفهم. ان هذه السياسات قد يكون لها مفعول سلبي على المدى البعيد لأن مرونة الأجور و العمال المهرة هم ضرورة لنمو القطاعات غير النفطية. ان الاجراءات الالزامية لا تشكل بديلا لمرونة الأجور كما أن التعليم و اكتساب المهارات هي أيضا على قدر كبير من الأهمية.

ثانيا، ان ما تتفقه الحكومة على أجور موظفيها و الدفاع و الأمن و الاعانات و الامتيازات يرهق موازنتها. ان الدور التقليدي للحكومة كرب للعمل و واضح للسياسة الأجورية يحتاج لاعادة نظر، كذلك الأمر بالنسبة للدعم الحكومي للغذاء و و الصحة و التعليم و الزراعة و الصناعات الأساسية. ان الدعم الحكومي المباشر صغير بالمقاييس الدولية (2-3% من الناتج القومي)، غير أن الدعم غير المباشر عبر السعر المنخفض لمصادر الطاقة و عبر اعطاء القروض بعيدة المدى هو أكبر بكثير. ان سياسات الجباية تحتاج أيضا الى مراجعة، خاصة فيما يختص بأسعار الخدمات العامة (ماء، طاقة الخ) و يجب أيضا استحداث ضرائب شاملة على الاستهلاك.

ثالثا، على السياسات الهيكلية الرامية لتنويع الاقتصاد أن تحظى باهتمام مستمر، خاصة المخصصة لأن معظم الصناعات غير النفطية لا تزال في أيد حكومية. يجب أن تعتمد مقاييس تنظيمية جديدة للأسواق المالية و لتطوير أسواق الأسهم المحلية.

رابعا، ان تفعيل عمل الاتحاد الجمركي الخليجي يتطلب اعتماد اجراءات و قواعد جمركية موحدة، تنسيق الاجراءات التقنية و التنظيمية (المعايير، الأمان، الفحص و اعطاء الرخص)، رفع مستوى الشفافية و تقليص الحواجز الادارية.

التعامل مع كلفة التحول و خسارة الوظائف

في العديد من دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من المرجح أن تعاني بعض القطاعات من خسارة الكثير من الوظائف – كالزراعة، الانشآت العامة و التصنيع الذي يستلزم كثافة رأسمالية. ان توسع السوق يتطلب وقتا، و في بعض الحالات لا يكون المناخ الاستثماري جذابا بشكل كاف – مما يجعل المؤسسات التي أعيدت هيكلتها و التي تعتمد على التصدير غير راغبة في التوسع و استيعاب العمال الذين أقالتهم القطاعات المقلصة. بمعنى آخر فان فقدان الوظائف قد يتخطى معدل خلق الوظائف الجديدة لأن خفض الحواجز الجمركية سيضعف الحماية للصناعات المحلية و يزيح العمال غير المهرة من الصناعات المتنافسة على التصدير.

بالرغم من أن الصناعات المتنافسة على التصدير تستلزم عادة رساميل كثيفة، الا أن الصناعات في المنطقة – كما هو الحال في غالب دول الدخل المتوسط- تتركز فيها أيضا العمالة غير الماهرة. كما أنها غالبا ما تكون محمية بشكل كبير لتفادي خطر منافستها من قبل الصناعات ذات الأسعار المنخفضة. قبل تحرير التجارة في المغرب، كانت الرسوم الجمركية و رخص التصدير لصناعة الملابس و الأحذية شديدة التصلب. كما أن التعرفة الجمركية على استيراد الأقمشة في مصر عام 1995 كانت تبلغ ثلاثة أضعاف معدل التعرفة الجمركية العام في الاقتصاد، هذا بالإضافة الى الحواجز الغير جمركية.

ان مقدار فقدان الوظائف في قطاع معين يعتمد على أربعة عوامل:

- معدل النمو التراكمي للاقتصاد، فان معدلات نمو أعلى ستبطل مفعول الضغوط على القطاعات الاقتصادية.
- قدرة برنامج تحرير التجارة على استثناء قطاعات معينة من برامج التحرير عبر اعطائها حماية جزئية و مؤقتة.
- اجراءات تعويضية محتملة لتمكين المؤسسات من التعامل مع التحول الاقتصادي بشكل أكثر سهولة (كاعطاء الشركات تمويلا لأجل اعادة هيكلتها كما هي حال "برامج الترقية" التونسية و برامج مماثلة في المغرب و مصر). هذا بالرغم من وجود شكوك حول جدوى هذه الوسائل.
- امكانية لجم خسارة الوظائف في مؤسسات الدولة بغير الخروج عن أهداف الإصلاحات (كأن يسمح للخسائر بأن ترتفع مؤقتا في المؤسسات خلال مرحلة تقليص العمليات كوسيلة ضمنية للتعويض).

غير أن الاستجابة الاستثمارية للشركات الحديثة الانشاء، و دخول المؤسسات الى القطاعات الجديدة هي المسألة الحاسمة لأنها تؤمن نتائج فورية و نشاطات جديدة. ان المكسيك مثلا قد سارعت بتنفيذ استثمارات "الماكيلادورا" الحدودية بغية خلق وظائف جديدة في حين أنها نظمت تحريرا مرحليا و أكثر بطئا للقطاعات الصناعية الكثيفة التوظيف (كصناعة السيارات و الزراعة و الأدوية) في حين أنها تركت قطاعات النفط و المصارف غير ممسوسة نسبيا.

ان ما سبق يشدد على أهمية التخطيط الدقيق لسرعة و مراحل اصلاحات التجارة و المناخ الاستثماري، و على أهمية الرقابة اللصيقة و اجراء التصحيحات بشكل مبكر، من دون أن يؤدي الأمر الى التراجع الذي قد يكون كبير الكلفة و مضرا لصدقية الإصلاحات. في الصين، الهند، فيتنام، أندونيسيا و أماكن أخرى، تمت معالجة مشاكل التحول بشكل مرض بسبب:

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

- التحرير المبكر في المجالات الأساسية و الانتاجية، و التعامل مع المشاكل الرئيسية (كالجمارك أو اجراءات التدقيق و التحقق) بغية اعطاء دفع للنشاطات التصديرية.
- اطلاق عملية واسعة لالغاء قيود التنظيم الاستثماري على المستوى المحلي لتعزيز نمو الوظائف و انشاء الشركات.
- تأجيل تقليص مؤسسات الدولة و خسارة الوظائف مع تعريضها للمنافسة و تخفيض حجم نشاطاتها للسيطرة على الخسائر بواسطة قيود الميزانية.
- تأسيس آليات تعويضية للشركات التي تقوم باعادة الهيكلة.
- المحافظة على أسعار صرف تنافسية.
- التنسيق بين الاصلاحات و دورة الاقتصاد الكلي.

ان استراتيجية مشابهة من الممكن تطبيقها في جميع دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حتى لا يكون الخوف من فقدان الوظائف سببا لتأجيل البرنامج الاصلاحى.

تحرير الخدمات

ان التجارب الدولية تشير الى أن نوعية أفضل و كلفة منخفضة للخدمات الرئيسية (كالتمويل و النقل و الاتصالات...) و ووسائل الانتاج المهمة (كالكهرباء) تخفض من كلفة التصدير و تقوي الصلات مع شبكات الانتاج العالمية. ان الاصلاحات التنظيمية التي تدخل المنافسة الى أسواق الخدمات و الصناعة تجبر -هي الأخرى- المنتجين على تحسين فعاليتهم و تخفيض كلفة الانتاج. انه من الممكن تحقيق نتائج مشابهة عبر خفض الحواجز التجارية في مجال الخدمات و افساح المجال لدخول المنافسة الأجنبية.

بالرغم من المبادرات الأخيرة، فان دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ما تزال بعيدة عن مرحلة تدعم الخدمات فيها التجارة و الاستثمار. في الواقع، فان العوائق التنظيمية الحالية و انخفاض الفعالية تشكل عوائق كبرى للتجارة و الاستثمار. ان الخدمات الرديئة و الغالية الثمن و التي غالبا ما يوفرها القطاع العام، ترفع كلفة تصدير المنتوجات في الشرق الأوسط و تحد من جاذبية الاستثمار كما أنها تحد من توسع التجارة داخل المنطقة.

في حال توفر المناخ المناسب، فان تحرير الخدمات الأساسية -و خاصة الاتصالات و النقل- ستسهل تطور الصادرات في خدمات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياحة و قطاع المعلومات و تقنيات الاتصالات. بالإضافة الى فوائدها التجارية، فان بإمكان تحرير الخدمات أن تخلق المزيد من الفرص لقطاع الاستثمار المحلي و أن تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المولدة للوظائف. ان ازدياد الاستثمارات ستعوض التكلفة (القصيرة المدى) الناجمة عن خفض الحماية لصناعة التصدير المحلية. ان خططا حكيمة لاشراك القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية تدعمها برامج اصلاحية مشجعة للتنافس و امكانية تنظيمية كبيرة هي مكونات أساسية لنجاح دائم.

جعل الزراعة أكثر دينامية

انه من مصلحة دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أن تتضمن الى نظام عادل، منفتح و شامل للتجارة المتعددة في اطار منظمة التجارة الدولية. لكن التنمية المستدامة تحتاج لاصلاحات تدريجية في الزراعة و المناطق الريفية. انها أيضا تحتاج الى انفتاح تجاري أكبر من قبل الدول الغنية و التزاما من قبل الشركاء التجاريين للشرق الأوسط بتلطيف الكلفة الاجتماعية المرتفعة لتحرير التجارة العالمية. في اطار العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، ان اعادة احياء اتفاقات التجارة الاقليمية يمكنها البدء بمقاربة مسائل الانفتاح السوقي و الاصلاحات التجارية.

مع منافذ أفضل لصادراتها، و مع اصلاحات جوهرية للتجارة و للأسعار، من الممكن لدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أن تحقق مكاسب كبرى على مستوى الانتاجية و الرفاه الاجتماعي (حوالي بليونى دولار سنويا). من الممكن أيضا لهذه الدول أن تحقق فعالية أكبر في استعمال المياه كما أن الأمن الغذائى ستحققه التجارة لا حماية الدولة. اننا نشهد في الوقت الحالي كيف أن التجارة تلعب دورا أساسيا في توفير المياه عبر استيراد الغذاء (و هو توفير تقدر بعض المصادر أنه يوازي الغزارة السنوية لنهر النيل). لكنه ما يزال هنالك فرصة لتحويل الانتاج الزراعي من النشاطات المحمية بشدة و المستهلكة للماء (كالأبقار و الالبان و السكر و الرز و القمح) الى

محاصيل تستلزم عمالا أكثر و تستهلك ماء أقل كالقطن و الفواكه و الخضار. ان تحسين التجارة الزراعية سيؤدي الى نمو أسرع و أكثر ديمومة مما يخفف أيضا من الفقر.

في الزراعة، ان نتائج خسارة الوظائف الناتجة عن التجارة هي ذات أهمية بالغة. ان مكاسب التجارة الحرة ستذهب بشكل اساسي الى المزارعين الأغنياء في المناطق المروية و للمستهلكين المدنيين في حين أن الفئات الفقيرة في المجتمع الريفي (صغار المزارعين، زارعو المحاصيل البعلية و صغار الرعاة) ستتحمل خسائر كبرى. يجب أن يتم التعامل مع خسائر هذه الفئات بشكل مختلف عن حالة العمال الصناعيين. على آليات المرحلة الانتقالية أن تتجنب تحميل عبء البطالة على كاهل النساء بشكل غير عادل، و بشكل عام، فان على تصميم الاصلاحات أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسائل و أن تصمم ضمانات اجتماعية مناسبة لجعل اصلاحات التجارة مقبولة سياسيا فيما يخص القطاع الزراعي.

ارساء الاصلاحات في اتفاقيات التكامل الاقليمي

ان ارساء الاصلاحات ضمن اتفاقات التجارة الاقليمية التي يعاد احيائها و في الملتيقيات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية، سيساعد على تدعيم الاصلاحات على المستوى الشعبي و على تقوية المصدقية و الالتزام بالبرامج الاصلاحية بشكل عام. تبعا لذلك، يجب أن يكون احياء هذه الاتفاقات بندا هاما على جدول الاصلاحات التجارية و الاقتصادية في المنطقة. هنالك وسائل متعددة لتفعيل الاتفاقيات الاقليمية.

أولا، ان التجارة مع أوروبا، الشريك التجاري الطبيعي للمنطقة بسبب الموقع الجغرافي هي أقل من المستوى الممكن. مع انضمام أعضاء جدد و توسيع سوق الاتحاد، ان المكاسب الممكنة لدول الشرق الأوسط من التجارة مع أوروبا ترتفع بدورها. ان اتفاقيات اليورو-ميد و اتفاقية مسار برشلونة من الممكن أن تعزز في حال أسرع دول المنطقة بالالتزام بخفض الحواجز التجارية، تحرير الخدمات و التخطيط للاصلاحات الزراعية. يمكن للاتحاد الأوروبي في المقابل أن يمنح وصولا أكبر لأسواقه الزراعية، زيادة للهجرة المؤقتة، تمويلا لأكلاف المرحلة الانتقالية اضافة الى قوانين أكثر فعالية.

ثانيا، مع خفض الحواجز التجارية و الاستثمارية مع باقي دول العالم، ستكون التجارة البينية في المنطقة هي الربح الأكبر بسبب القرب الجغرافي، اللغة و الروابط الأخرى. ان توسع التجارة البينية سيكون ممكنا في حال أزيلت العوائق التجارية في وجه التجارة العالمية بشكل تدريجي في كل دول المنطقة. من الممكن للتجارة البينية أن تقوى بفضل اتفاقات متبادلة تمنع غلق السوق أمام منتجات معينة في الزراعة و الخدمات، و أيضا لتأمين التوافق في الاجراءات الجمركية و التنظيمية (المعايير، اجراءات الاستثمار و الرخص الأخرى، تأشيرات السفر).

ثالثا، يجب على دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أن تحافظ على الانفتاح على الأسواق العالمية، مرسية اصلاحات التجارة و الاستثمار ضمن اطار دولي كمنظمة التجارة العالمية، مما يمنح الاصلاحات مصداقية أكبر. و لكن هذا الأمر مشروط بحصول دول أكثر في المنطقة على العضوية الكاملة للمنظمة.

الحصول على الدعم من قبل الشركاء الأساسيين للشرق الأوسط و شمال أفريقيا

على الشركاء التجاريين للشرق الأوسط و شمال أفريقيا ان يعيدوا النظر في التحديات التي تواجهها المنطقة. بما في ذلك التأثيرات الكارثية للصراعات المستمرة و العقوبات و العقوبات التي يسببها الدعم الاستراتيجي. أكثر من أي مكان آخر، تتعرض دول المنطقة للصراعات المتوالية، حتى بنسبة أكبر من أفريقيا جنوب الصحراء. هنالك دلائل قوية الى أن هذه الصراعات قد تسببت بآثار سلبية هائلة على التكامل التجاري و الاستثماري، و بدرجة تفوق السياسات السيئة لهذه البلدان. ان للصراعات آثار جانبية كبيرة تصيب لا الدول المتورطة في حروب فحسب، بل وجيرانها أيضا. ان تأثير هذه الحروب قد أنقصت ما معدله 2-3% من النمو الاقتصادي للمنطقة في العقدين الماضيين.

ان الحواجز التجارية تضاعف المشكلة، لدى هذه المنطقة أصغر نسبة عالمية للعضوية في منظمة التجارة العالمية للفرد. العقوبات قد خلقت أثرها التشويهي الخاص. الصادرات الزراعية (من المحاصيل الأقل

التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

استهلاكاً للماء، كالفاكهة و الخضار) تواجه عوائق تصديرية كبيرة و رسوم جمركية مرتفعة للغذاء المصنع. كما أن حركية اليد العاملة مقيدة الى حد بعيد.

ان دعم الشركاء الاقليميين لتكامل أسرع و أعمق سيكون ذا أهمية لاعادة احياء حوافز التجارة الاقليمية و لانجاح اصلاحات التجارة و الاستثمار. هذا الدعم سيتضمن فتح الأسواق أمام منتجات المنطقة الزراعية، السماح بالهجرة المؤقتة لليد العاملة و تأمين الانسجام في الاجراءات التجارية و الاستثمارية. بناء المزيد من الأسوار حول هذه المنطقة ليس حلاً جائزاً.

التعامل مع المخططات الإصلاحية الأشمل

نمو أسرع للدخل و الانتاجية و الوظائف، هذه هي النتائج المتوخاة من قيام دول المنطقة بالتغلب على الحواجز الراسخة في وجه التجارة و الاستثمار. على الإصلاحات أن تتجاوز الإصلاحات التجارية و الاستثمارية الضحلة على مستوى الحدود و الاكتفاء بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة — هذه كانت ميزة التسعينات- و التقدم نحو اصلاحات داخلية أشد عمقا بكثير. ان تحرير تجارة البضائع و الخدمات يمكنها أن تولد مكاسب كبرى على مستوى الرفاه الاجتماعي كما أنه من الضروري تسريع الإصلاحات الجمركية و غير الجمركية و السعي الى أسعار صرف مناسبة و تحسين المناخ الاستثماري.

و لكن برنامجاً أوسع للإصلاحات، تشرحه الأجزاء الثلاثة المرافقة لهذا التقرير عليه أن يدعم الإصلاحات المحددة ههنا.

- رفع مستوى ادارة الحكم لزيادة مشاركة المواطنين و محاسبة الحكومات. تحسين ادارة الحكم هو أساسي لتقليص مجموعة العوائق أمام التجارة و الاستثمار الخاص التي ذكرناها. كما أن الإصلاحات التجارية لا يمكنها أن تنجح و تستمر بمعزل عن هذه الإصلاحات الشاملة على مستوى ادارة الحكم.
- و ضع مسألة النوع الاجتماعي في قلب التنمية. لا يمكن لمكاسب المرأة من اصلاحات التجارة و الاستثمار أن تمضي قدماً بغير ازالة عدد كبير من الحواجز الاجتماعية، و لا يمكن لإصلاحات التجارة و الاستثمار أن تولد المكاسب المتوخاة بغير مشاركة أكبر من نصف المجتمع.
- معالجة مسائل البطالة و سوق العمل و استيعاب القوة العاملة الأخذة بالازدياد في نظام اقتصادي أكثر حيوية. ان التجارة و الاستثمار الخاص هي وسيلة أساسية لتوسيع الطلب على اليد العاملة، و هي السبب الرئيسي للتحويل الى نظام أكثر انفتاحاً. غير أن هنالك مسائل أخرى متعلقة بسوق العمل يجب أن تخاطب.

